

من آراء عبد الجبار فتحي زيدان النحوية

- عرض ودراسة -

رافع إبراهيم محمد

قسم اللغة العربية كلية التربية الأساسية جامعة الموصل

(قدم للنشر في ٢٠٢٢/١١/١٤ قبل للنشر في ٢٠٢٢/١٢/٢٢)

الملخص

يُعنى البحث بعرض آراء نحويّ موصلي كبير، في أحد كتبه النحوية (من مزامم النحاة) ودراستها والتعليق عليها؛ لما لها من جِدّة وقبول في الدرس النحوي؛ إذ رأيناه يخالف جمهور النحويين في رأي، أو يتابع أحدهم في رأي جديد له في مسألة نحوية. وقد وقفنا على كثير من آرائه السديدة التي تعوّل على المعنى في الإعراب؛ دون القواعد اللفظية التي بنى عليها النحويون القدامى أكثر إعرابهم. الكلمات المفتاحية: مزامم النحاة، النكرات، الموصولة، التنكير.

From the Grammatical Views of Abdel-Jabbar Fathi Zaidan

Presentation and Study

Rafi Ibrahim Muhammad

Department of Arabic\ College of Basic Education\ University of Mosul

ABSTRACT

The research looks at a great Mosulian grammarian's ideas in one of his grammar books, Min Mazaaim Al Nuhaat, and makes comments on them because of their innovation and acceptance in the grammar lesson as our opinion disagrees with the majority of grammarians on an issue or agrees with one of them on a new point of view for him on a grammatical issue. We have come across many of his good opinions that rely on meaning in syntax; Without the verbal rules upon which the ancient grammarians built most of their syntax.

Keywords: Mazaaim Al Nuhaat, indefinites, relative.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد رسول الله الأمين، وعلى اله وصحبه الأكرمين، وبعد:

كنت قرأت كتاباً نحويًا للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان، عنوانه: من مزاعم النحاة، فوجدت فيه آراءً نحوية جديدة، يخالف فيها جمهور النحويين، أو يؤيد أحدهم منفرداً برأي، ثم يتابعه فيبيني رأيه الجديد المخالف للنحاة على هذا الرأي، أو يأتينا برأي جديد خالص له، وكنت أضع علامة على ما كان رأياً جديداً للدكتور، خالصاً أو متابعاً لنحويٍّ أو أكثر ممن خالفوا الجمهور. فجمعت هذه الآراء ورأيت ان أكتب فيها بحثاً، يعرضها ويعلق عليها ويدرسها، فهي آراء جديدة بالدرس والقبول، ولاسيما أن للدكتور عليها أدلة تحليلية معنوية، إذ يعول كثيراً على المعنى في الإعراب، دون اللفظ الذي عول عليه النحويون كثيراً قبله.

فهدف البحث التعريف بهذا النحوي الموصلي الكبير، بما جاء في أحد كتبه النحوية من آراء سديدة حريّة بالدرس والتأمل، وقد عرضنا أكثر آرائه في هذا الكتاب دون غيره من كتبه النحوية، فلاشك أن فيها آراءً أخرى، لكن هذا البحث لا يتسع لها.

وقد قسمنا البحث على مبحثين: ضم الأول منهما ثلاثة مطالب: الأول: (لا) الزائدة في القرآن الكريم، والثاني: الجمل بعد النكرات بين الصفة والحال في القرآن الكريم، والثالث: المنصوب الثاني لـ(ظنّ) وأخواتها بين المفعولية والحالية. في حين ضم المبحث الثاني مطلبين اثنين: الأول: (مَنْ) الموصولة في القرآن الكريم بين التعريف والتفكير، والثاني: المفعول معه في النحو العربي نصباً ورفعاً وجرّاً. ثم ختمنا بحثنا بما توصلنا إليه من نتائج.

التمهيد

سيرة الدكتور عبد الجبار العلمية

الاسم: عبد الجبار فتحي زيدان، ولد في الموصل في محلة الشفاء سنة 1947م، ثم أنهى دراسته الابتدائية في المدرسة القحطانية سنة 1962م. ثم أنهى دراسته المتوسطة في متوسطة الحرية سنة 1965م، ثم أنهى دراسته الإعدادية في الإعدادية المركزية، القسم العلمي، سنة 1967م.

حصل على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية من جامعة بغداد، كلية التربية الملغاة بدرجة جيد جداً، سنة 1972م. ثم عين مدرساً في ثانوية قيارة سنة 1973م، ثم نقل بعدها إلى متوسطة كرمليس، ثم ثانوية قره قوش، ثم متوسطة المثنى في الموصل، فمتوسطة أبي بكر الصديق.

حصل على شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة الموصل، كلية الآداب، برسائلته الموسومة (المشاكل بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي) بدرجة جيد جداً عالٍ سنة 1988. وبعدها صار مدرساً في معهد إعداد المعلمات سنة 1989م.

حصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة الموصل، كلية الآداب، بأطروحته الموسومة (ما: في القرآن الكريم - دراسة نحوية) بدرجة امتياز، سنة 1997م. ثم عمل تدريسياً في قسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، ومحاضراً في الدراسات العليا، ومناقشاً ومشرفاً لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، من سنة 1997م، إلى إحالته إلى التقاعد سنة 2012م. ثم ترقى إلى الأستاذية بعد إحالته إلى التقاعد في السنة نفسها^(١).

مؤلفاته^(٢):

١ () تنظر سيرته في كتابه: الوجوه الدخيلة في كتب الوجوه والنظائر، عبد الجبار فتحي زيدان، مكتبة الجيل العربي، الموصل، ط1، 2011م/ 59-60. اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني، عبد الجبار فتحي زيدان، مطبعة الأخوة، الموصل، ط1، 2013م/ 371-372. الأضداد في القرآن الكريم، عبد الجبار فتحي زيدان، مطبعة نركال، الموصل، 2021م/ 127.

٢ () ينظر: الأضداد في القرآن الكريم/ 128-130.

١. الله والتقدم المادي عند الإنسان، بغداد، 1977م.
٢. اغتتم شبابك في طاعة الله، بغداد، 1985م.
٣. فضل الصلاة وحكم تاركها في الكتاب والسنة أو رسالة إلى تارك الصلاة، بغداد، 1985م.
٤. إعجاز القرآن الكريم، بغداد، 2009م.
٥. مواعظ إسلامية، بغداد، 2009م.
٦. دروس إسلامية، بغداد، 2009م.
٧. بين الماضي والحاضر، قصائد إسلامية، بغداد، 2009م.
٨. المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي، بغداد، 2009م.
٩. دراسات في النحو العربي، بغداد، 2009م.
١٠. (ما) في القرآن الكريم – دراسة نحوية، بغداد، 2009م.
١١. من مزاعم النحاة، بغداد، 2009م.
١٢. النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين، بغداد، 2010م.
١٣. (ظنّ) وأخواتها والتضمين في القرآن الكريم.
١٤. الوجوه الدخيلة في كتب الوجوه والنظائر – لفظ (الذكر) نموذجاً، بغداد، 2011م.
١٥. لا وجوه ولا نظائر في كتب الوجوه والنظائر، بغداد، 2014م.
١٦. اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني، بغداد، 2014م.
١٧. طرائق اختلاق الوجوه في كتب الوجوه، بغداد، 2014م.
١٨. الأضداد في القرآن الكريم.
١٩. تقديم الجواب على شرطة في النحو العربي وشواهد في القرآن الكريم.
٢٠. تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾
٢١. دلالة (كاد – يكاد) في القرآن الكريم.

المبحث الأول

المطلب الأول

(لا) الزائدة في القرآن الكريم

يقول الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان: "يثبت النحاة والمفسرون مجيء (لا) زائدة في القرآن الكريم، لا تفيد النفي ولا توكيده"^(٣) ثم يأتي برأي جديد، يخالف فيه النحاة والمفسرين، ويثبت في دراسته أن (لا) "جاءت على بابها نافية، وأنه ليس ثمة (لا) زائدة في كتاب الله"^(٤). يثبت رأيه النحوي الجريء من خلال تحليل المواضع القرآنية التي جاءت فيها (لا) مزيدة بحسب قول النحاة قبله، بعد أن عرض أقوالهم وتحليلها، ونراه متابعاً لبعض أقوال النحاة – إذا وافق رأيه – أو مرجحاً لبعضها الآخر، إذا تفرد ذلك القول برأي آخر، غير ما رآه النحاة الآخرون، ووافق المعنى، إذ يُعَوَّل الدكتور كثيراً على المعنى، دون اللفظ الذي عوّل عليه النحاة قبله.

فمن المواضع التي تناولها بالتحليل والرأي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن تَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: 12]. إذ ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أن (لا) زائدة؛ بدلالة قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بَلِيسُ مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: 75]، والتقدير: أي شيء منعك من السجود^(٥). فد(لا) زائدة في الآية الأولى – بحسب قولهم – لأنها لم تذكر في

^٣ () من مزامع النحاة للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان، مكتبة الجيل العربي، الموصل، ط2، 1431هـ-2010م/5.

^٤ () من مزامع النحاة، المصدر نفسه/5.

^٥ () ينظر: معاني القرآن للفراء (ت 307هـ)، تد: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، بيروت، 1980م: 1/374، 3/138؛ مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 210هـ)، تد: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، مصر، 1962م: 1/211؛ معاني القرآن للأخفش (ت 215هـ)، تد: د. فائز فارس، ط2، 1981م: 2/294؛ إعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ)، تد: زهر غازي زاهد، مطبعة

الثانية في تركيب مشابهة للآية الأولى، لكننا نرى نحوينا يرجح رأياً آخر مختلفاً لنحاة آخرين، ذهبوا إلى أن (لا) نافية هنا وليست زائدة؛ بتأويل (منعك) بمعاني أفعال آخر، والتقدير مثلاً: من قال لك لا تسجد إذ أمرتك بالسجود؟ أو أي شيء اضطررك إلى أن لا تسجد؟ أو ما أحوجك إلى أن لا تسجد؟ أو ما دعاك إلى أن لا تسجد؟^(٦) ويصف هذا الرأي بأنه "أقرب الأقوال إلى ما تميز به القرآن الكريم من حيث لغته وبلاغته، وأنه ليس فيه كلمة أو حرف لا معنى له"^(٧). ثم يذكر ما بدا له أن (لا) في هذه الآية نافية وليست زائدة، وهو إذ يوافق هؤلاء النحاة في ذلك، لكن له تقديراً آخر في تفسير ذلك، إذ يرى أن (لا) نافية، وليست زائدة كما رأوا قبله - "لأنها ضمن جملة أريد بها أن تكون تفسيراً لدلالة ما قبلها؛ فمفعول (منعك) في قوله تعالى ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ ليس (ألا تسجد) بل هو محذوف، والمعروف في اللغة أن حذف المفعول به يراد به إتمام معناه، وهذا المعنى العام ليس مطلقاً، بل يفهم ويحدد من الجملة المفسرة، فمفعول (ما منعك) أريد به طاعة الله؛ دل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ والمعنى: أي شيء منعك طاعتي؟ أي: ألا تسجد إذ أمرتك. ومن أسرار هذا الأسلوب أنه أريد به توبيخ إبليس على عدم طاعة الله بصفة عامة، ثم توبيخه بصفة خاصة"^(٨).

ومن ثم نرى الدكتور عبد الجبار يوافق جمعاً من النحاة في أن (لا) في هذه الآية نافية لا زائدة، لكن له تقديراً وتأويلاً آخر، يختلف عما جاءوا به، فالرأي واحد، والتفسير متعدد.

العاني، بغداد، 1977م: 1/601؛ مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت 437هـ)، تد: حاتم الضامن، دار الحرية، بغداد، 1975م: 1/284.

^٦ () ينظر: جامع البيان للطبري (ت 310هـ)، تد: محمود محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1954م: 12/324-326؛ مفاتيح الغيب للفخر الرازي (ت 606هـ)، المطبعة البهية، 1938م: 32-4/31؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت 671هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط3، 1967م: 7/170؛ البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت 794هـ)، تد: محمد أبي الفضل، بيروت، ط3، (د.ت): 3/90.

^٧ () من مزاعم النحاة/ 7.

^٨ () من مزاعم النحاة/ 8.

ومن المواضع الأخرى التي جاء بها الدكتور قوله تعالى ﴿لَعَلَّآ يَعلَمَ أَهلُ أَلْكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: 29]، إذ ذهب سيوييه (ت 180هـ) والفرّاء (ت 207هـ) والنحاة بعدهما، إلى أن (لا) في (لئلا) زائدة^(٩). وقيل: إن (لا) زيدت هنا للتوكيد^(١٠). في حين يرى الدكتور أن (لا) في (لئلا) نافية وليست زائدة؛ فيكون معنى الآية على النفي، أن الله يؤتاكم هذا الفضل؛ من أجل أن يجعل أهل الكتاب لا يعلمون، وهذا هو المعنى المراد؛ إذ يفسر ذلك بأن الله - سبحانه - أراد أن يصفهم "بأنهم لا يعلمون بالذي يضرهم أو يضر غيرهم، ولا يعلمون بالذي ينفعهم أو ينفع غيرهم، والمقدرة جلب النعمة أو سلبها تأتي بمعرفة أين يكمن الخير وأين يكمن الشر؟ فأراد الله - عزوجل - أن يصرف وينفي عنهم هذا العلم؛ وذلك لينفي عنهم مقدرتهم على سلب ما أنعم الله به على المؤمنين، والمعنى: أنه إذا اتقيتم الله أعطاكم الله ما شاء أن يعطيكم؛ ذلك من أجل أن يجعل أهل الكتاب قوماً لا يعلمون، أي: من أجل أن يجعلهم قوماً لا يقدرّون على انتزاع فضل الله منكم"^(١١).

وهكذا رأينا الدكتور خالف النحاة جميعاً، وأثبت أن (لا) نافية الآية الكريمة، وقدّرنا تقديراً لا يكون إلا بأسلوب النفي، إذ جاءت نافية على بابها.

^٩ () ينظر: كتاب سيوييه (ت 180هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار العلم، مصر، ط1، 1966م: 1/390، 4/222؛ مجاز القرآن: 2/254؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت 311هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة، ط1، 1974م: 5/131.

^{١٠} () ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ت 479هـ)، تح: د. حنا جميل حداد، الأردن، ط1، 1985م: 252؛ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري (ت 577هـ)، تح: طه عبد الحميد طه، القاهرة، 1969م: 2/245؛ مفاتيح الغيب: 29/284؛ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت 646هـ)، تح: موسى بناي العليلى، مطبعة الأدب، النجف الأشرف، 1980م: 406؛ الجامع لأحكام القرآن: 17/267؛ الجنى الداني للمرادي (ت 749هـ)، تح: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1976م: 307-308؛ مغني اللبيب لابن هشام (ت 761هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، (د.ت): 1/284.

^{١١} () من مزاعم النحاة/ 15.

ومنها (لا) الداخلة على الفعل (أقسم)، إذ ذهب النحاة والمفسرون إلى أنها زائدة للتوكيد في الآيات التي جاءت فيها^(١٢). وقد أجمع النحاة على أن (لا) لا تتراد في أول الكلام، إذ جاءت في سورتي القيامة والبلد، فكرهوا أن يقولوا زائدة في أول السورة^(١٣). في حين يرى الدكتور عبد الجبار أن (لا) نافية، سواء جاءت في أول الكلام أو وسطه. ويعزز رأيه بقول الرازي (ت 606هـ): هي "كقول القائل: لا تسألني بما جرى عليّ، يشير إلى أن ما جرى عليه أعظم من أن يشرح، فقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: 1]، لا يريد القسم ونفيه، وإنما جيء بـ(لا) النافية لأحد غرضين: أما لتعظيم المقسم عليه، وإما لإثبات أن المقسم عليه أظهر وأقوى وأجلى من أن يحتاج إلى إثبات"^(١٤).

ويعلق الدكتور على كلام الرازي بأن هذا أسلوب نلحظه في كلام العامة اليوم، كأن يقول المسافر لابنه البكر: إني لا أريد أن اوصيك على أمك وأختك، فـ(لا) هنا نافية، لا يشك في ذلك، لكن أريد بهذا النفي إثبات الوصية لا نفيها، واستعمل النفي لتعظيم هذه الوصية أو كونها حقاً معروفاً لا تحتاج إلى إثبات"^(١٥). إذن (لا) الداخلة على القسم نافية، الغرض منها تعظيم المقسم عليه، وأنه ظاهر بين لا يحتاج إلى إثبات.

وينتهي الدكتور إلى نتيجة أن (لا) التي عدّها النحاة والمفسرون زائدة لتوكيد المعنى المثبت، إنما هي في الحقيقة (لا) النافية، وهي لنفي المعنى لا لإثباته، فليس في القرآن الكريم (لا) زائدة^(١٦).

المطلب الثاني

الجمل بعد النكرات بين الصفة والحال في القرآن الكريم

^{١٢} () ينظر: مجاز القرآن: 2/252، 277؛ معاني القرآن وإعرابه: 5/251، 323، 327.

^{١٣} () ينظر: إعراب القرآن: 3/510، 703.

^{١٤} () مفاتيح الغيب: 29/187، 30/214-215؛ وينظر: من مزاعم النحاة/ 23.

^{١٥} () من مزاعم النحاة/ 23.

^{١٦} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 24.

يذهب النحاة إلى أن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، وقد تناول الدكتور عبد الجبار هذه القضية النحوية في القرآن الكريم بالدراسة، وتبين من خلالها أن الجملة بعد النكرة، قد تفيد معنى الحال، فيتعين إعرابها حالاً، استناداً إلى المعنى، لا صفة استناداً إلى كون صاحبها نكرة^(١٧).

ويرى الدكتور أن ما ذهب إليه النحاة قاعدة لفظية موافقه للمعنى وللمراد، شأنها شأن كثير من القواعد اللفظية كرفع الفاعل ونصب المفعول. لذا ينبغي أن يكون المعنى هو المعول عليه في تحديد إعراب الجملة بعد النكرة، سواء أكانت محضة أم مختصة، وسواء كانت الجملة فعلاً ماضياً أم مضارعاً^(١٨).

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: 261]. إذ يجمع النحاة والمفسرون على إعراب الفعل (أنبتت) صفة؛ لوقوعه بعد نكرة محضة^(١٩).

يقول الدكتور: "وهذا الإعراب يوجب أن يكون المراد جنس الحبة، التي صفتها أن تنبت سبع سنابل من دون اجناس الحبات الأخرى التي لا تتصف بذلك، وهذا معنى محتمل غير واجب أو متعين، إذ يجوز أن يكون المراد جنس الحبة بصفة عامة، لكن في حال كونها أنبتت سبع سنابل، لا في حال كونها لم تنبت شيئاً، أو أنبتت سنبله واحدة، أي: المراد هذه الحبة في هذه الحالة لا في حالاتها الأخرى؛ ويترتب على ذلك أنه إذا كان هذا هو المعنى الذي يراه المفسر، وجب عليه أن يعرب (أنبتت) حالاً لا صفة"^(٢٠).

فنى الدكتور يثبت بقاعدته المعنوية أن جملة (أنبتت) بعد النكرة حال، لا صفة كما رأى النحاة قبله: وبذلك نرى رأياً نحوياً جديراً بالقبول.

١٧ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 29.

١٨ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 31 و34.

١٩ () ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت 616هـ)، تح: محمد علي البجاري، دار إحياء الكتب

العربية، مصر، 1976م: 1/263.

٢٠ () من مزاعم النحاة/ 35.

وفي موضع آخر، يرى الدكتور أن يعرب الفعل المضارع بعد النكرة في القرآن الكريم، حالاً لا صفة، إذا دل على معنى الحال، على أساس القاعدة المعنوية، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: 26]، إذ يتعين عند النحاة إعراب (لم تروها) صفة؛ استناداً إلى القاعدة اللفظية: الجمل بعد النكرات صفات، فيقول الدكتور: "لو أريد المعنى الوصفي قيل: وأنزل جنوداً لا ترى، أو وأنزل جنوداً لا ترونها، لكن لما قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ أتضح أن الله - سبحانه - أراد أن يخبر المؤمنين بأنه - جل شأنه - أنزل ملائكة لتثبيتهم، إلا أنهم لم يكونوا قد رأوها وقت إنزالها، أي: ليس المراد عدم رؤيتها قبل ذلك أو بعده، فهذا المعنى الظاهر من الآية يقتضي إعراب (لم تروها) حالاً لا صفة"^(٢١).

ثم يخلص إلى نتيجة مفادها "أن قول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، حقيقة لا مرأ فيها، أما قولهم: الجمل بعد النكرات صفات، ففيه نظر"^(٢٢) وقد رأينا نحوينا كيف أثبت ذلك، من خلال الشاهدين المذكورين آنفاً.

المطلب الثالث

المنصوب الثاني ل(ظن) وأخواتها بين المفعولية والحالية

يرى النحاة البصريون أن المنصوب الثاني ل(ظن) وأخواتها مفعول به^(٢٣) وقد نسبوا إلى الفراء والكوفيين أن هذا المنصوب نصب على الحال^(٢٤).

^{٢١} () من مزاعم النحاة/ 39.

^{٢٢} () من مزاعم النحاة/ 50.

^{٢٣} () ينظر: المقتضب للمبرّد (ت 285هـ)، تد: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الكتاب، بيروت، (د.ت): 3/95؛ المفصل في علم العربية للزمخشري (ت 538هـ)، دار الجيل، بيروت، 2003م: 332؛ المقرّب لابن عصفور (ت 569هـ)، تد: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م: 177؛ همع الهوامع للسيوطي (ت 911هـ)، تد: د. عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت): 1/537؛ حاشية الصبّان على شرح الأشموني، الصبّان (ت 1206هـ)، تد: محمود بن الجميل، القاهرة، ط1، 2002م: 2/26.

واستنتج الدكتور من أقوال البصريين الحجج التي ردّوا بها على ما نسبوه إلى الكوفيين، وهي كون المنصوب الثاني ل(ظن) وأخواتها يقع موقع العمدة والحال فضلة، ويأتي معرفة والحال نكرة، ويأتي جامداً والحال مشتقة. وجاء بمذهب الفراء "إلى أن الثاني منصوب التشبه بالحال؛ مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً"^(٢٥).

ثم وصف الدكتور حجج البصريين جميعها بأنها لفظية بحتة، لا يلزم وجودها في المنصوب الثاني أنه مفعول به، ولا يلزم كونها فيه أنه ليس بحال. في حين يصف حجج الفراء والكوفيين بأنها حجج معنوية، أي: يلزم من وجودها من المنصوب الثاني أنه حال لا مفعول^(٢٦). ثم يقول: إن قول البصريين ومن تبعهم "باطل بالنقل قبل أن يكون باطلاً بالمعنى؛ فالحال كما تأتي مشتقة ونكرة، تأتي أيضاً معرفة وجامدة"^(٢٧) ويضرب امثلة على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: 71] وقوله: ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: 61]، ونحو: أرسلها العراك، وطلبتة جهدي وطاقتي، وجاء زيد وحده.

ثم يقول: "إذا ثبت - استناداً إلى المعنى والأصل - أن المنصوب الثاني ل(ظن) وأخواتها حال، فإنه ينبغي أن لا يلتفت بعد ذلك إلى الشروط اللفظية، بل يعد من أكبر الخطأ في منهج الدراسات النحوية ان تنفي ما يقتضيه المعنى بحجة تتعلق باللفظ، بل المنهج الصحيح والسليم الذي يجب أن يؤخذ به، أن نعدّل من الشروط اللفظية لما يقتضيه المعنى؛ فلا ندّعي أن هذا المنصوب ليس حالاً لوقوعه ضميراً، بل نذهب إلى جواز وقوع الضمير حالاً؛ لوقوع الحال ضميراً بعد (ظن) وأخواتها"^(٢٨).

^{٢٤} () ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت 577هـ)، تد: حسن حمد، دار الكتب العلمية،

بيروت، 1998م: 312-2/307. همع الهوامع: 1/547؛ شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى (ت

905هـ)، تد: أحمد السيد، دار العلوم، جامعة القاهرة، (د.ت): 2/181.

^{٢٥} () شرح التصريح: 2/182؛ وينظر: همع الهوامع: 1/547.

^{٢٦} () من مزاعم النحاة/ 88.

^{٢٧} () من مزاعم النحاة/ 89.

^{٢٨} () من مزاعم النحاة/ 90.

وهكذا رأينا الدكتور مرة أخرى يعوّل على المعنى دون اللفظ في الإعراب، ويعيب على النحاة تمسّكهم بالقواعد اللفظية، التي زادت من تعقيد الدرس النحوي.

ويرد على قول البصريين بأن الحال فضلة، أن هذا الزعم ليس صحيحاً، ويستدل بقول بعض النحاة: "ليس هذا شأن الحال دائماً، وإن كان بعض الأماكن لا يتم الكلام بدونها، في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادٍ﴾ [الأنبياء: 16] ^(٢٩)، ف(لاعين) حال لا يمكن الاستغناء عنها، لأنه بحذفها ينقلب معنى الآية من الإثبات إلى النفي ^(٣٠).

وينتزع الدكتور دليلاً آخر على صدق رأيه، من تعريف النحاة الحال والمفعول به، إذ عرّفوا الحال بأنها ما بينت هيئة صاحبها ^(٣١) فهي صفة له و "أن تكون نفس صاحبها في المعنى" ^(٣٢) وقد أجمع النحاة على أن المنصوب الثاني ل(ظن) وأخواتها، يبين هيئة المنصوب الأول، وأنه نفسه في المعنى ^(٣٣).

في حين يعرفون المفعول به بأنه "الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمراً" ^(٣٤)، ثم يأخذ الدكتور على النحاة تناقضهم، إذ يقول: "أما تصريحهم بأنه مفعول به، فهو تناقض صريح، ومأخذ ما كان ينبغي للنحاة أن يوقعوا أنفسهم فيه... فهذا التعريف المجمع عليه للمفعول به، ينطبق على (زيداً) في نحو قولنا: ظننت زيداً صادقاً؛ لأنه هو وقع عليه حدوث الظن، اما (صادقاً) فهو صفة لما وقع عليه هذا الحدث، أي: هو صفة لما وقع عليه فعل الفاعل، فلا وجه في إعرابه غير الحال" ^(٣٥).

٢٩ () شرح التصريح: 2/184.

٣٠ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 91.

٣١ () ينظر: شرح ابن عقيل (ت 769هـ)، تد: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر،

1964م: 1/625.

٣٢ () شرح التصريح: 2/612.

٣٣ () ينظر: كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة (ت 599هـ)، تد: هادي عطية مطر، مطبعة

الإرشاد، بغداد، ط1، 1984م/ 100؛ من مزاعم النحاة/ 92.

٣٤ () المفصل/ 45.

٣٥ () من مزاعم النحاة/ 94.

فكان إعرابه هذا مستنداً إلى المعنى، إذ يرى الدكتور أن المنهج المعنوي في النحو هو الأغلب والأصح، والأولى حذف المنهج اللفظي؛ لأنه محصور في عدة مسائل إعرابية^(٣٦).

المبحث الثاني

المطلب الأول

(من) الموصولة في القرآن الكريم بين التعريف والتكثير

يذهب النحاة إلى أن الاسم الموصول من المعارف، وأن صلته بتبينه وتزليل إبهامه وتكثيره، إذ قالوا: إن الألف واللام في (الذي) و(التي) زائدتان وليستا للتعريف؛ لأن التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدهما^(٣٧)، وذكروا كذلك ان (الذي) و(التي) اجْتُلِبَتَا في الكلام لتكونا وصلة لوصف المعارف بالجملة^(٣٨) ومثل هذا نجده عند ابن جنّي، إذ يقول: "إن (الذي) إنما وقع في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجملة، وذلك أن الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافاً على النكرات، في نحو: مررتُ برجلٍ أبوه قائم، ونظرتُ إلى غلامٍ قامت أخته، فلما أريد مثل هذا في المعرفة، لم يمكن أن نقول: مررتُ بزید أبوه قائم، على أن تكون الجملة (أبوه قائم) وصفاً لزيد؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة، فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررتُ بزید كريم، على الوصف. فإذا كان الوصف جملة، نحو: مررت برجل أبوه قائم، لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا (اللام)^(٣٩)؛ لأن اللام من خواص الأسماء، فجاءوا ب(الذي) متوصلين به إلى وصف المعارف بالجملة، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة، صلةً ل(الذي)، فقالوا: مررت بزید الذي أبوه منطلق، وبهند

^{٣٦} () ينظر: من مزامع النحاة/ 99.

^{٣٧} () ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت 669هـ)، تد: أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2003م: 81-2/80؛ التبيان في إعراب القرآن: 1/15؛ شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)، تد: إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م: 375-2/374؛ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت 911هـ)، تد: زيد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م: 42-2/41.

^{٣٨} () ينظر: الأصول في النحو لابن السراج (ت 316هـ)، تد: عبد الحسين الفتلي، مطبعة الأعظمي، بغداد، 1973م: 2/272.

^{٣٩} () (ال) التعريف.

التي قام أبوها.. كما أن المقصود في قولك: مررت بالرجل الذي قام أخوه، ان يوصف الرجل بقيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك - لما ذكرناه - توصلوا إليه بـ(الذي)"^(٤٠).

يرى الدكتور عبد الجبار أن يكون لصلة الموصول محل من الإعراب؛ لأنها هي المقصودة بالوصف؛ استناداً إلى ما تقدم من قول النحاة: فقول ابن جنّي: (أن يوصف الرجل بقيام أخيه) "يعني أن جملة قام أخوه، لها محل من الإعراب، وهو الجر في هذا المثال؛ ذلك أنها صفة للرجل، أما (الذي) فليست إلا أداة توصل بها إلى هذا الوصف"^(٤١) وفي هذا نراه يخالف ما أجمع عليه النحاة، في أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

ولمّا كانت الجملة نكرة جاز أن توصف النكرة بالجملة من "دون وساطة أداة، نحو: أقبل طالبٌ فاز في السباق، فإذا عرّفنا الفاعل في هذا المثال، وجب استعمال (الذي) فيه وأن نقول: أقبل الطالبُ الذي فاز؛ ذلك أن (الذي) استعملت لتعريف الجملة، كما استعملت (ال) لتعريف المفرد، فكلتاها للتعريف، إلا أن (الذي) تزيد في بنائها على (ال)؛ لأنها خصّصت بتعريف الجملة، والجملة تحتاج إلى أداة أقوى في البناء، وأدل على التعريف مما يحتاج إليه المفرد"^(٤٢).

فالاسم الموصول أداة لتعريف الجملة، إذا أريد وصف المعرفة بها، وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الجبار.

ويرى كذلك أن الضمير العائد في جملة الصلة، يعود على الموصوف، سواء كان محذوفاً أم مذكوراً، لا على الأسماء الموصولة كما يعرب المعربون^(٤٣).

أما الاسم الموصول غير المبدوء بـ(ال)، مثل (مَنْ) الموصولة فلا تكون نعتاً للمعارف كـ(الذي)، بل تكون نعتاً للنكرات، إلا أن منعوتها لا يصح إظهاره، ف(من) و(ما) لا يوصفان، ولا يوصف بهما، فإنهما وصفاً للموصوف والصفة جميعاً^(٤٤).

٤٠ () سر صناعة الإعراب لابن جنّي (ت 395هـ)، تح: حسن هندايوي، دار العلم، دمشق، ط1، 1985م: 354-1/353.

٤١ () من مزاعم النحاة/ 110.

٤٢ () من مزاعم النحاة/ 110-111.

٤٣ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 112.

ولما كان موصوف (مَنْ) محذوفاً، فإن الضمير في صلتها يعود على ذلك المحذوف "وهذا الموصوف ليس معرفة، بل نكرة عامة؛ لأن (من) ليست مثل (الذي) وصلته لوصف المعرفة بالجملة، بل هي وصلة لوصف ما هو مبهم عام غير محدد بالجملة"^(٤٥) إذ ذهب النحاة إلى أن (مَنْ) اسم مبهم، يقع معناها على المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ويلزم إفراد الضمير معها، فهي تستعمل دائماً بمعنى النكرة العامة^(٤٦).

وقد بيّن النحاة معنى كل اسم من الأسماء الموصولة، فقالوا: (من) بمعنى (الذي) تكون لذوات من يعقل، وأما (ما) فهي بمعنى (الذي) كذلك، إلا أنها لذوات ما لا يعقل، وتقع - أيضاً - على صفات من يعقل^(٤٧).

ويعقب الدكتور على قول النحاة بأن الملاحظ أن العرب إذا أرادوا التعبير عن صفة الموصوف العاقل استعملوا (مَنْ)، وإذا أرادوا التعبير عن ذات الموصوف، عاقلاً كان أم غير عاقل، استعملوا (الذي) و(التي)، فلما كان المراد الذات، اقتضى تعيين هذه الذات في الكلام "أما (مَنْ) فعلى العكس من ذلك، إذ إنها لما لم يكن المراد وصفها الذات، بل المراد صفتها، فقد اقتضى ذلك عدم تعيين هذه الذات؛ لذلك لزم حذفها، أي: حذف الموصوف، وإذا أريدت الصفة لزم إعمامها؛ لأنه يلزم أن يراد منها كل من اتصف بها"^(٤٨) وهذا معنى قوله: نكرة عامة، أي إنها لا تدل على معيّن، عدداً كان أم جنسا، فهي اسم مبهم، كما قال النحاة.

ثم يخالف ما أجمع عليه النحاة فيقول: ليس صحيحاً أن (مَنْ) تستعمل لذوات من يعقل، بل الصحيح أنها تستعمل لصفات العقلاء، وكذلك ليس صحيحاً أن (ما) تستعمل لصفة من يعقل، بل هي لصفة ما لا يعقل. ويدل على ذلك بتوجيه المعنى في قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا

^{٤٤} () ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب (ت 646هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، (د.ت): 2/888؛ من مزاعم النحاة/ 114.

^{٤٥} () من مزاعم النحاة/ 114-115.

^{٤٦} () ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ت 761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1963م: 102؛ شرح ابن عقيل: 1/147؛ من مزاعم النحاة/ 115.

^{٤٧} () ينظر: شرح المفصل: 2/372-377.

^{٤٨} () من مزاعم النحاة/ 119.

مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ ﴿٣﴾ [النساء: 3]، بأن المراد "الجنس الذي يعامل معاملة المفرد المذكر غير العاقل، والتقدير: فانكحوا الجنس الطيب من النساء، ولم يستعمل (مَنْ)؛ لأنه ما أراد أعيان النساء وأشخاصهن" (٤٩).

وإذ يرى النحاة أن (مَنْ) الموصولة معرفة، ودليلهم على ذلك أنها بمنزلة (الذي) ومعناها وتقديرها (٥٠). نرى الدكتور عبد الجبار يخالفهم بأن الحقيقة أن (مَنْ) الموصولة ليست بمنزلة (الذي)، فهما معنيان مختلفان، ولو كان الأمر كذلك لصح أن تكون الأولى بمنزلة الأخيرة في كل موضع، وليس الأمر كذلك، و(مَنْ) الموصولة يصلح أن تقع خبراً أكثر من صلاح (الذي) له، والسر في ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة، أو بتعبير أدق وأعم، أن الخبر لا بد من أن يكون واقعاً موقع المجهول، وهذا يلائم (مَنْ) الموصولة لدلالاتها على معنى التنكير والعموم (٥١).

ويأتينا الدكتور بدليل آخر على تنكير (مَنْ)، هو أن النحاة لم يجيزوا أن تحل (مَنْ) الموصولة محل (الذي)، في أمثلة أتت بها من القرآن؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، و(مَنْ) الموصولة نكرة. وكذلك لا تقع صفة ك(الذي) بإجماع النحاة، لأنها نكرة، والموصوف معرفة (٥٢).

ويرى كذلك أن (مَنْ) الموصولة لو لم تكن نكرة عامة، لما كانت تجيء بمعنى: (الذي) و(التي) و(الذات) و(اللتان) و(الذين) و(اللاتي) بإجماع النحاة، فهي اسم مبهم - كما قالوا - وأعلم أن (مَنْ) لفظها واحد من مذكر، ومعناها معنى الجنس لإبهامها (٥٣).

٤٩ () من مزاعم النحاة/ 120.

٥٠ () ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ت 672هـ)، تح: أحمد السيد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت):

1/214؛ شرح التسهيل للمراي (ت 749هـ)، تح: محمد عبد النبي ومحمد أحمد عبيد، القاهرة، ط1،

2006م: 194؛ همع الهوامع: 1/326.

٥١ () من مزاعم النحاة/ 125.

٥٢ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 126-127.

٥٣ () شرح المفصل: 2/415؛ وينظر: من مزاعم النحاة/ 130.

ثم يأتينا دليل آخر على ذلك بقوله: "ف(مَنْ) الموصولة لو لم تكن تعيد معنى التنكير والعموم، لما جاءت بلفظها (مَنْ) الشرطية و(مَنْ) الاستفهامية النكرتين المبهمتين، بل (مَنْ) الشرطية جاءت من تضمن (مَنْ) الموصولة معنى الشرط، وكذلك (مَنْ) الاستفهامية جاءت من تضمن (مَنْ) الموصولة معنى الاستفهام"^(٥٤) إذ أشارت كتب إعراب القرآن وتفسيره إلى أن (مَنْ) الموصولة، وردت في مواضع كثيرة محتملة لمعنى (مَنْ) الشرطية، ك(من) في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 81]. إذ يجوز في (من) أن تكون موصولة بمعنى (الذي) والخبر (فأولئك)، ويجوز أن تكون شرطية، والجواب (فأولئك)^(٥٥).

وكذلك جاءت (مَنْ) الموصولة في مواضع كثيرة ملتبسة بمعنى (مَنْ) الاستفهامية، وهذا ما جاء في كتب الإعراب والتفسير، منها في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَقَوْمَ آعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: 135]. إذ جاز في (مَنْ) هنا أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، أو أن تكون استفهامية^(٥٦).

ولما كانت (مَنْ) الموصولة عائدة على معين، أي: على شخص بعينه، فكان هذا دليل النحاة والمفسرين في عدها معرفة، هذا دليلهم فحسب، وهذا ما لا يراه الدكتور عبد الجبار، إذ يخالفهم في المواضع الكثيرة التي جاءت فيها دالة على معين في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهِدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: 29]. إذ يرى الدكتور أن (مَنْ) "وإن كانت تبدو من السياق عائدة على شخص بعينه، وهو عيسى (عليه السلام)، إلا أنها برغم ذلك أريد بها الدلالة على العموم؛ لأنه أريد بها كل من كان في المهدي صبيًا، كل من كان على هذه الصفة، سواء كان عيسى (عليه السلام) أم سواه، وهذا ما أكدته

^{٥٤} () من مزاعم النحاة/ 132.

^{٥٥} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 132.

^{٥٦} () ينظر: اعراب القرآن/ 285؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 1/342؛ التبيان في إعراب القرآن: 1/403.

كتب الإعراب والتفسير" ^(٥٧) ولا مجال لذكرها في هذا المقام، غير أن الدكتور يَحْتَجُّ بِهَا لِنظرة رأيه.

وكذلك شأن (مَنْ) الموصولة العائدة إلى الله - سبحانه - إذ يرى الدكتور أنها نكرة لا معرفة كما قال النحاة قبله. ويأتي بآيات كثيرة مستشهداً، منها قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: 4]. إذ يرى أنه لو أريد أن تعود (مَنْ) على الله في الآية لاستعمل (الذي) العهدية؛ إلا أنه باستعمال الأداة (مَنْ) أريد صفة الخلق، أما صاحبها فليكن من يَكُنْ، إلا أن هذه الصفة من الصفات التي تَقَرَّدُ بِهَا الْبَارِيءُ - عزوجل - مما يجعل ذهن المخاطب يحصر هذه الصفة في الله - سبحانه - ولا ينصرف إلى سواه، بحكم الواقع والحال، لا بحكم الأداة ^(٥٨).

ثم يسرد آيات فيها (مَنْ) الاستفهامية عائدة على الله - سبحانه - منها قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكَلِّكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: 42] إذ يجمع النحاة على أن (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين لا تعدّان من المعارف، بل هما من النكرات والأسماء المبهمة ^(٥٩)، ثم يقول: فحال (مَنْ) الموصولة العائدة على معيّن، كحال (مَنْ) الاستفهامية العائدة على الله - سبحانه - فإذا ذهب النحاة إلى أن (مَنْ) الاستفهامية نكرة، وجب عليهم أن يذهبوا هذا المذهب في (مَنْ) الموصولة ^(٦٠).

المطلب الثاني

المفعول معه في النحو العربي نصباً ورفعاً وجرّاً

^{٥٧} () من مزاعم النحاة/ 160.

^{٥٨} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 168.

^{٥٩} () ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/132؛ المحرر في النحو للهرمي: 1/467؛ شرح التسهيل للمراي/

139؛ وشرح التصريح: 1/308؛ حاشية الصبان: 1/180.

^{٦٠} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 170.

المفعول معه واحد من المنصوبات في النحو العربي، وهذا يعني أنه لا يأتي مرفوعاً ولا مجروراً، وإذا جاء كذلك وهو في المعنى مفعول معه، لا يعدّه النحاة مفعولاً معه، بل يكون معطوفاً لفظاً، وإن كان فيه معنى المعية معنًى؛ لأنه ليس منصوباً. إذ لم يصطلحوا على تسميته بالمفعول معه، وهذا ما يراه الدكتور عبد الجبار واحدة من المصائب التي ابتلي بها النحو العربي، وهي العمل بنظرية العامل والانقياد لها والاحتكام إليها، مع أنها من صنعهم واختلاقهم^(٦١). إذ لا يعربون ما بعد الواو مفعولاً معه في قولهم: كل رجلٍ وضيعتهُ، أنت ورأيك؛ لكونه غير منصوب^(٦٢).

يعقب الدكتور على ذلك بأن النحاة "يتركون الأخذ بالمعنى ويعربونه معطوفاً، مع أن الواو واو معية، وهذا العطف الذي يزعمونه عطف مختلق لا وجود له"^(٦٣). ومن الواضح أن النحاة لم يصطلحوا على تسمية الاسم بعد واو المعية مفعولاً معه؛ لكونه منصوباً؛ لأن النصب قضية لفظية مشتركة بين المفعولات جميعها؛ ولكن لكونه أفاد معنى المعية، ووقوعه بعد واو بمعنى مع. وتوضيحاً لذلك، "لو قيل: لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها، فما الأساس الذي نعتمد عليه في تعيين معنى الواو والاسم بعدها، نصب الاسم أم معنى المعية فيه؟. مما لا شك فيه أن دليل النصب هنا أصبح معطلاً؛ لأنه إذا قيل: إن (فصيلها) مفعول معه، وليس معطوفاً، بدلالة كونه منصوباً، فالمعطوف في المثال منصوب أيضاً. في هذه الحالة وجب علينا الاعتراف بالحقيقة، وأن نجمع على أن (فصيلها) في المثال المذكور مفعول معه؛ لكونه تلا واواً بمعنى (مع)، لا لكونه منصوباً"^(٦٤).

^{٦١} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 190.

^{٦٢} () ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م: 2/36 و44.

^{٦٣} () من مزاعم النحاة/ 191.

^{٦٤} () من مزاعم النحاة/ 193 و194.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: 68] إذ يجوز إعرابه مفعولاً معه ومعطوفاً على (هم)؟ وهذا ما اضطر النحويين إلى الالتجاء إلى المعنى، لا إلى النصب؛ لتعيين المفعول معه وتمييزه من المعطوف^(٦٥).

إذن المعنى هو الذي يسعنا في مثل هذه الأمثلة في الإعراب؛ إذ هو حاضر دائماً في النص، دون العامل اللفظي الذي يغيب كثيراً. فضلاً عن أن العطف في هذا الموضع لا يصح - كما قال النحاة - لأنه عطف الظاهر (الشياطين) على الضمير (هم) في (لنحشرهم) من غير فاصل؛ وهذا ما يؤكد المعية فيه، وقد رجح الزمخشري إعرابه مفعولاً معه، وقال: الواو بمعنى (مع) أوقع^(٦٦).

وعلى رأي الدكتور عبد الجبار، جاء المفعول معه مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَامُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 35] فالواو في (وزوجك) للمعية وما بعدها مفعول معه مرفوع^(٦٧). على حين أعربه النحاة الأقدمون معطوفاً على الضمير المستتر في (اسكن) وقد فصل بينهما (أنت) ليصح العطف^(٦٨).

ويرى الدكتور أن العطف يمتنع في الآية الكريمة؛ "لأنك لو عطفت لزم أن تكون حواء مأمورة، والآية لا تريد أن تأمرها، وإنما تريد أن تأمر آدم المخاطب من دون حواء"^(٦٩). ويأخذ على النحويين إعرابهم (زوجك) "بما خالف المعنى المراد؛ لأن المراد مخاطبة آدم وحده، وأن الأمر بالسكن في الجنة موجّه إليه، لا إليهما، فأعراب (فزوجك) مفعولاً معه، هو الموافق لتفسير الآية"^(٧٠).

^{٦٥} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 194.

^{٦٦} () ينظر: الكشف للزمخشري (ت 538هـ)، تد: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م: 3/31.

^{٦٧} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 210.

^{٦٨} () ينظر: الكشف: 1/131؛ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تد: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م: 1/226.

^{٦٩} () من مزاعم النحاة/ 211.

^{٧٠} () من مزاعم النحاة/ 212.

وهكذا رأينا الدكتور عبد الجبار يدعم رأيه بالاستناد إلى المعنى مرة أخرى، محللاً الآية تحليلاً نحويّاً مقبولاً، مخالفاً بذلك جمهور النحويين قبله؛ وبهذا يقدم رأياً جديداً في النحو العربي، ينبئ عن عقلية نحوية فريدة.

والأمر كذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ﴾ [يونس: 28] إذ يرى الدكتور أن (وشركاؤكم) مفعول معه، وإن كان مرفوعاً، وأن العطف الذي قال به النحاة فيه، باطل وفاسد^(٧١)، ويسوق على ذلك أدلة تدعم رأيه، ولا مجال لذكرها هنا، فهو يرى أن على النحاة أن يعترفوا بمجيء المفعول معه مرفوعاً، كما يفرضه المعنى، ويقتضيه الحكم السديد^(٧٢).

وجاء المفعول معه مجروراً - على رأي الدكتور - في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء 1]، إذ قرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقر بنصيبها^(٧٣)، وقد عاب النحاة هذه القراءة وضعفوها، مع العلم أنها قراءة سبعية متواترة؛ فهم لا يجيزون الظاهر على المضمّر إلا بإعادة الجار؛ ولذلك ردّوا قراءة (والأرحام) ووصفوها بالقبح^(٧٤).

يقول الدكتور عبد الجبار: "والحقيقة أن هذا غير جائز عند إرادة العطف المحض، الذي يعني التشريك في الحكم، الذي يقتضي لتحقيق معناه، تكرار الجار عند تقديره، إلا أن الجر يجوز، إذا أريد به جر معية، لا جر عطف؛ لأن حكم المفعول معه غير حكم المعطوف، فهو يفيد المصاحبة لا التشريك، فلا يوجب معناه تقدير حرف الجر"^(٧٥). فإذا أعربنا (الأرحام) مفعولاً

٧١ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 213.

٧٢ () ينظر: من مزاعم النحاة/ 217.

٧٣ () غيث النفع في القراءات السبع للسفاقي (ت 1118هـ)، تح: محمد عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م: 164.

٧٤ () ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/177؛ مجاز القرآن/ 54؛ معاني القرآن للأخفش/ 151؛ معاني القرآن وإعرابه: 2/5.

٧٥ () من مزاعم النحاة/ 237.

معها، يكون "التقدير: (مع الأرحام، فلا يكون ثمة أي إشكال كان؛ لأن كل الإشكالات التي أثارها النحاة والمفسرون، كانت استناداً إلى أن (الأرحام) معطوف، والحق أنه مفعول معها؛ وقد جاء مجروراً"^(٧٦).

هذا كان رأي الدكتور، إذ هو تقدير مقبول وإعراب معقول، وانتصار لقراءة سبعية متواترة، وهو إذ يرى رأيه هذا، يؤيده بأدلة ثلاثة، لا يتسع البحث لسردها^(٧٧).
وخلاصة القول إن المفعول معها يأتي منصوباً ومرفوعاً ومجروراً، لكن معنى المعية بالواو يكون فيه، في الحالات الإعرابية الثلاث.

الخاتمة

- التعريف بنحوي موصلي كبير، كانت له مؤلفات عديدة في النحو العربي، ضمت آراء وتوجيهات سديدة، حرية بالدرس والقبول.
- عرض ما جاء في كتابه (من مزاعم النحاة) من آراء جريئة، تنبئ عن وعي نحوي كبير، إذ خالف فيها جمهور النحاة، معتمداً في كل ذلك على المعنى، بتقدير مناسب منه وتأويل مقنع.
- كان يأخذ كثيراً على النحاة في آرائهم وأقوالهم وتوجيهاتهم، وذلك بين من عنوان كتابه، إذ جاءت فيه لفظة (مزاعم) التي قللت من بعض آرائهم وتوجيهاتهم، إذ أخذ عليهم كثيراً تمسكهم بالقواعد اللفظية، ورأى أن المعنى هو الأولى بالتعويل عليه.

^{٧٦} () من مزاعم النحاة/ 238.

^{٧٧} () ينظر: من مزاعم النحاة/ 238-243.